

اتحاد المغرب العربي

الأمانة العامة



اللجنة الوزارية المتخصصة  
المكلفة بالاقتصاد والمالية  
الدورة الثالثة عشرة  
تونس / 24-26/06/2013

محضر الدورة

اللجنة الوزارية المتخصصة  
المكلفة بالاقتصاد والمالية  
الدورة الثالثة عشرة  
تونس / 24-26/06/2013

عملا بالتوصية الصادرة عن مجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي (د.31- الرباط، 2013/5/5)، وبدعوة من الجمهورية التونسية، عقدت اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية دورتها الثالثة عشرة بتونس يومي 24 و2013/6/25 على مستوى الخبراء ويوم 2013/6/26 على مستوى السادة الوزراء، برئاسة معالي السيد مصطفى محمد أبو فناس، وزير الاقتصاد بدولة ليبيا، وبمشاركة :

- معالي السيد إلياس الفخفاخ : وزير المالية بالجمهورية التونسية
- معالي السيد كريم جودي : وزير المالية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- معالي السيد إدريس الأزمي الأريسي : الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية بالمملكة المغربية
- معالي السيد محفوظ ولد محمد أحمد : سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتونس

كما حضر الدورة معالي السيد الحبيب بن يحي، أمين عام اتحاد المغرب العربي، (قائمة المشاركين، مرفق 1).

افتتح معالي السيد مصطفى محمد أبو فناس، وزير الاقتصاد، بدولة ليبيا، أعمال الدورة، كما تناول الكلمة أصحاب المعالي السادة الوزراء والأمين العام للاتحاد (مرفقات 2 و3 و4 و5 و6 و7).

وبعد الاطلاع على الوثائق التحضيرية التي أعدتها الأمانة العامة للاتحاد، اعتمدت اللجنة جدول أعمالها على النحو التالي:

**أولاً:** استعراض وتقييم أشغال القطاعات التابعة للجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية منذ الدورة الثانية عشرة :

أ- في ميدان المالية والنقد

ب- في ميدان التجارة

• مشروع اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد

ج- في ميدان الصناعة

د- في ميدان الطاقة والمعادن

هـ- في ميدان السياحة والصناعات التقليدية

و- محافظي المصارف المركزية المغربية

**ثانياً:** المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية

**ثالثاً:** تحديد أولويات الاندماج الاقتصادي المغربي

**رابعاً:** مشروع إنشاء مجموعة اقتصادية مغربية

**خامساً:** جدول الاجتماعات

**سادساً:** ما يستجد من أعمال.

بعد مناقشة مختلف بنود جدول الأعمال، توصلت اللجنة إلى ما يلي:

## **أولاً : استعراض وتقييم أشغال القطاعات التابعة للجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية منذ الدورة الثانية عشرة:**

أخذت اللجنة علماً بما تم التوصل إليه في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الثانية عشرة، وأقرت ما تضمنته محاضر المجالس الوزارية القطاعية المنعقدة، داعية إلى العمل على تنفيذ ما ورد بها من توصيات ومقترحات.

### **أ. في ميدان المالية والنقد**

اعتمدت اللجنة مشروع اتفاق بين دول اتحاد المغرب العربي بشأن إنشاء مجلس للتعاون الجمركي (مرفق رقم 8).

كما اعتمدت النظام الداخلي للجنة المغربية للتأمين وإعادة التأمين وأكدت على استكمال إجراءات التصديق على اتفاق إنشاء هذه اللجنة لتمكينها من مواولة مهامها (مرفق رقم 9).

### **● تحيين الاتفاقيات**

استذكرت اللجنة توصيتها بخصوص تحيين الاتفاقيات المغربية وملاءمتها مع التطورات الوطنية والإقليمية والدولية، وأخذت علماً بما اقترحه المجلس الوزاري للمالية والنقد في هذا الشأن، وأوصت بما يلي:

● تفعيل مقتضيات الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل، مع دعوة فريق من المختصين لتقييم أحكام هذه الاتفاقية في أفق حسن تطبيقها وتحيين بعض مقتضياتها.

● العمل على تحيين اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل الوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول الاتحاد.

كما دعت اللجنة الى الاسراع في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنسيق الأنظمة الجبائية وتنسيق القوانين والتشريعات والأنظمة والاجراءات الجمركية.

وبالنسبة لمشروع القانون الجمركي المغربي الموحد، دعت الدول الأعضاء إلى اقتراح تصورات لهذا المشروع مع الاستئناس بالقانون الجمركي العربي الموحد وبالتجارب العربية والدولية الناجحة والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الدول المغربية.

### ● التصنيفة الجمركية الموحدة

أكدت اللجنة مجددا على أهمية إعداد التصنيفة الجمركية المغربية الموحدة وتدعو إلى تكثيف اجتماعات فريق العمل المختص قصد الإسراع باستكمال هذا المشروع.

### ● في مجال الاحصاء

اعتمدت اللجنة مشروع التصنيف المغربي الموحد للأنشطة الاقتصادية (مرفق رقم 10) ومشروع التصنيف المغربي الموحد للمنتجات (مرفق رقم 11).

كما اتفقت على تعويض تسمية فريق العمل المكلف بالإحصاء بـ "لجنة مغربية للإحصاء" تضم المدراء العاميين للأجهزة الإحصائية بدول الاتحاد ودعت إلى عقد اجتماع لهذه اللجنة بالأمانة العامة للاتحاد.

ونظرا للتطورات والمستجدات التي عرفها قطاع الإحصاء في مختلف الدول المغربية، وأخذا بعين الاعتبار شمولية اختصاصات القطاع وتشعبها، وافقت اللجنة على أن تكون لجنة الإحصاء تابعة لها على أن ترفع تقاريرها لها مباشرة.

كما أكدت اللجنة على مزيد التنسيق بين الدول المغربية في مجال الإحصائيات والعمل على إحداث خلية بالأمانة العامة للاتحاد في مجال الإحصاء وجمع البيانات والإحصاءات ومتابعة المشاريع المبرمجة وتوفير قاعدة بيانات مغربية.

### ب. في ميدان التجارة

وافقت اللجنة على ما تم اقتراحه في إطار المجلس الوزاري المكلف بالتجارة، وأكدت على ما يلي :

## ● مشروع إقامة منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد

سجلت اللجنة بارتياح التأشير بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين دول الاتحاد.

وأخذت علما باستكمال إعداد البروتوكولات الملحقة بهذه الاتفاقية (مشروع البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي وبروتوكول نظام تسوية النزاعات) وأكدت في هذا الشأن على أهمية الإسراع في استكمال البروتوكول الخاص بقواعد المنشأ الذي ينص على مبدأ الاندماج المغربي كمرحلة أولية في أفق الشروع في مفاوضات تربط هذا الاندماج بالفضاء الأورومتوسطي عبر تبني قواعد المنشأ الأورومتوسطية.

كما دعت إلى تكثيف اجتماعات فريق العمل المختص، مع ضرورة إشراك كافة القطاعات ذات العلاقة في هذه الاجتماعات. على أن يعقد اجتماعا قبل نهاية شهر 2013/9 بمقرّ الأمانة العامة.

وأكدت على ضرورة إعداد اللوائح الخاصة بتحرير تبادل المنتجات الفلاحية والفلاحية المصنعة ومنتجات الصيد البحري، وفقا للتصوّر المعتمد ضمن مشروع اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحرّ بين دول اتحاد المغرب العربي.

كما رحّبت اللجنة باستعداد الجانب الليبي استضافة الدورة الاستثنائية للمجلس الوزاري للتجارة بطرابلس خلال الأسبوع الثاني من شهر 2013/11.

## ج. في ميدان الصناعة

وافقت اللجنة على اعتماد يوم 2/17 من كل سنة، يوما مغاربيا للملكية الصناعية ودعت المجلس الوزاري للصناعة الى اقتراح ما يراه مناسبا من برامج وأنشطة للاحتفال بهذا اليوم.

كما وافقت على المحاور الرئيسية للإستراتيجية المغربية في مجال المواصفات، ودعت إلى الإسراع بإعداد هذه الإستراتيجية.

وأكدت من جهة أخرى على مواصلة العمل على تنسيق السياسات الصناعية، وعلى تبادل المعلومات في مجال التشريعات المتعلقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة،

خاصة تلك المتعلقة بآليات الدعم والتمويل. وكذلك على أهمية تبادل الخبرات في مجال تمويل المشاريع المتوسطة والصغرى.

كما وافقت على إعادة تفعيل المجلس الأعلى المغربي للحديد والصلب، ودعت المجلس الوزاري للصناعة باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

وفي إطار تشجيع الاستثمارات البيئية أوصت اللجنة بعقد لقاء حول فرص الاستثمار في المجال الصناعي بدول الاتحاد على هامش الملتقى الثالث للاتحاد المغربي لأصحاب الأعمال المزمع تنظيمه بمراكش.

ورحبت اللجنة باستعداد الجانب الجزائري احتضان أشغال الدورة السابعة للمجلس الوزاري المغربي المكلف بالصناعة بالجزائر يومي 04 و 05/11/2013.

## د. في مجال الطاقة والمعادن

أكدت اللجنة على مواصلة بذل الجهود لتطوير البنية التحتية في مجال الربط الكهربائي بين دول الاتحاد، وعلى إعداد تصور حول القواعد التجارية والتقنية الضرورية لتسهيل المبادلات الكهربائية بين دول الاتحاد.

ودعت الى العمل على إعداد دراسة حول تطوير التصنيع في إطار تشجيع مشاريع مغربية ودعوة الشركات المغربية للاستثمار في إنتاج الكهرباء على أن يتم عقد لقاء مغربي للتعريف بهذه الفرص قبل نهاية هذه السنة.

كما دعت إلى الإسراع في وضع استراتيجية مغربية لترشيد استعمال الطاقة واستخدام الطاقات المتجددة. وأكدت على أهمية تقديم وانجاز مشاريع مشتركة للتمويل في مجال الطاقات المتجددة ووضع استراتيجية مغربية موحدة للطاقات المتجددة، والعمل على تقريب المواصفات والمعايير المتعلقة بالطاقات المتجددة وإعداد أطلس ريحي وشمسي مغربي.

وأوصت بعقد ورشة عمل حول تعزيز التعاون في مجال خامات الحديد، وإعداد دراسة حول الإمكانيات المتوفرة من المواد الأولية للصناعة الفوسفاتية والبحث عن مصادر لتمويلها.

كما أكدت في مجال النفط والغاز على تشجيع وتيسير تبادل المنتجات البترولية.

## هـ. في مجال السياحة والصناعات التقليدية

بهدف تعزيز التعاون المغربي في مجال السياحة ودعم التكامل المغربي في مجال الصناعات التقليدية وإنعاش صادرات منتجات الصناعات التقليدية، أكدت اللجنة على ضرورة عقد الدورة السابعة للمجلس الوزاري المغربي المكلف بالسياحة والصناعات التقليدية في أقرب الآجال.

ورحبت في هذا الإطار بتأكيد استعداد الجانب الموريتاني احتضان هذا الاجتماع خلال شهر أكتوبر 2013.

## و. اجتماع محافظي المصارف المركزية المغربية

رحبت اللجنة باستعداد الجانب الجزائري استضافة اجتماع محافظي المصارف المركزية المغربية قبل نهاية 2013، على أن يتم التنسيق بين محافظي المصارف المركزية المغربية لتحديد تاريخ عقد هذا الاجتماع.

## ثانيا : المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية

أخذت اللجنة علما بما تم الاتفاق عليه خلال اجتماع مجلس وزراء المالية والنقد (د8، مراكش 28-29/05/2013) خاصة ما يتعلق بـ :

- استكمال ترشيح مكاتب مدقي الحسابات قبل يوم 2013/6/30.
- ترشيح أعضاء مجلس الإدارة قبل 2013/9/30.
- استكمال الاكتتاب في رأس مال المصرف قبل 2013/10/31
- استكمال تسديد الربع الأول من رأس مال المصرف قبل 2013/11/30
- عقد الجمعية العامة التأسيسية للمصرف يوم 2013/12/16.

وأكدت اللجنة على الالتزام بهذه الرزنامة وتنفيذها من قبل الدول الأعضاء.

كما دعت فريق عمل من المختصين للاجتماع قصد تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه خلال الدورة الثامنة للمجلس الوزاري للمالية والنقد (مراكش- 29/5/2013) بشأن كون مدة تولي المدير العام ورئيس مجلس إدارة المصرف غير قابلة للتجديد، ورحبت باقتراح تونس احتضان هذا الاجتماع يومي 25 و 26/9/2013.



### ثالثا: تحديد أولويات الاندماج الاقتصادي المغربي

أكدت اللجنة على أهمية تعزيز التعاون المغربي، ودعت المجالس الوزارية القطاعية الى العمل على تحديد أولوياتها وما يفرضه الوضع والتحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها دول الاتحاد، مع الأخذ بعين الاعتبار خلاصات الدراسة الخاصة بإنشاء مجموعة اقتصادية مغربية.

### رابعا: مشروع إنشاء مجموعة اقتصادية مغربية

أكدت اللجنة على أهمية إنشاء المجموعة الاقتصادية المغربية في استكمال الاندماج المغربي، ودعت الى عرض نتائجها واقتراحاتها على المجالس الوزارية المتخصصة القطاعية بهدف ادماجها في أولويات العمل المغربي المشترك.

ورحبت اللجنة بتأكيد الجانب الجزائري استعداداه لتنظيم ندوة بالجزائر تخصص للتعريف بالدراسة والمقترحات الواردة بها وذلك يومي 25 و26/11/2013 ودعت دول الاتحاد إلى المشاركة فيها.

### خامسا: جدولة الاجتماعات

أخذت اللجنة علما بتوصية مجلس وزراء الخارجية بشأن دورية الاجتماعات وأهمية الالتزام بالمواعيد المقررة لها وتأكيد المشاركة فيها أو طلب تأجيلها أسبوعا على الأقل قبل التاريخ المحدد لانعقادها، وأكدت على ضرورة التقيد بدورية عقد اجتماعات اللجنة الوزارية المتخصصة والمجالس الوزارية التابعة لها.

ورحبت اللجنة باستعداد الجانب الموريتاني استضافة الدورة الرابعة عشر (14) للجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية خلال شهر 2014/4.

كما توصي اللجنة بأن تتولى الأمانة العامة للاتحاد إعداد مشروع جدولة للمجالس وفرق العمل المنبثقة عنها للسداسي الثاني من 2013.

### سادسا : ما يستجد من أعمال

أكدت اللجنة على:

- مواصلة التشاور والتنسيق بين ممثلي الدول المغاربية المشاركة في الاجتماعات على مستوى جامعة الدول العربية خاصة فيما يتعلق بمشروع القانون الجمركي العربي الموحد ؛
- تنسيق المواقف المغاربية حول المبادرات الاقليمية في مجال الطاقات المتجددة ؛
- تكليف الأمانة العامة بالقيام بالمساعي اللازمة لدى البنك الإفريقي للتنمية والبنك الاسلامي للتنمية ومؤسسات تمويلية أخرى قصد المساهمة في تمويل المشاريع المغاربية المقترحة.

كما أخذت اللجنة علما بالدراسة التي أعدها البنك الدولي حول تسهيلات المبادلات التجارية والبنية الأساسية بدول الاتحاد، وأكدت على تعميمها قصد الاستفادة من خطة العمل الواردة بها.

وفي ختام الأشغال، تناول الكلمة معالي السيد مصطفى محمد أبو فناس، وزير الاقتصاد بدولة ليبيا ، عبر فيها عن فائق الشكر والامتنان للجمهورية التونسية، على حفاوة الاستقبال وكرم الوفادة التي حظيت بها الوفود المشاركة منذ حلولها بهذا البلد المغاربي الأصيل، وعلى ما وفرته من وسائل وعلى ما قامت به الأمانة العامة للاتحاد من مجهودات كان لها بالغ الأثر في إنجاح أشغال هذه الدورة.

ورفع أعضاء اللجنة برقية إكبار وتقدير لسيادة الرئيس الدكتور محمد المنصف المرزوقي، رئيس الجمهورية التونسية، ولأشقائه أصحاب الجلالة والفضامة أعضاء مجلس رئاسة الاتحاد، ضمنوها أسمى مشاعر التقدير والامتنان للجهود الموصولة التي ما فتئوا يبذلونها للدفع بالعمل المغاربي المشترك (مرفقات 8.9.10.11.12).

**حرر بتونس بتاريخ 2013/06/26.**

عن الجمهورية التونسية

عن دولة ليبيا

إلياس الفخفاخ

مصطفى محمد أبو فناس

وزير الاقتصاد

وزير المالية

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عن المملكة المغربية

كريم جودي

وزير المالية

إدريس الأزمي الإدريسي

الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد

والمالية المكلف بالميزانية

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

محفوظ ولد محمد أحمد

سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتونس